

مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 16 (2012) : 139- 165
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

اتفاقيات الشراكة الأوروعربية: شراكة اقتصادية حقيقية...أم شراكة واردات
-مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية-

علاوي محمد لحسن
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة ورقلة

مقدمة

أنهت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية عهد النظم التفضيلية التي كانت تقوم فيها الدول المتقدمة بمنح مزايا للدول النامية دون اشتراط المعاملة بالمثل، وأدى ذلك إلى تبلور خط جديد في العلاقات الاقتصادية الإقليمية أصبح مستقرا في الفكر الاقتصادي، وهي اتفاقيات الشراكة التي تقوم على مبدأ المصالح المتبادلة وتماثل التزامات كل الأطراف بغض النظر عن تفاوت مستويات النمو، وبالتالي فإن هذا الشرط يختلف في خصائصه عن كافة التجارب الإقليمية السابقة، ومن هنا حظيت اتفاقيات الشراكة بجدل واسع من أجل تعريفها وتحديد خصائصها وموقعها من الفكر التكاملي، وما إذا كانت تندرج في إطار مفهوم التعاون الاقتصادي أم هي إحدى مراحل التكامل المعروفة أو شكل جديد للعلاقات الإقليمية، وحتى يمكن الوصول إلى الإجابة عن هذا التساؤل نفترض أن الشراكة هي اتفاقيات للتعاون الاقتصادي بين الدول النامية والدول المتقدمة ولكن نجد أن مضمون اتفاقيات الشراكة لا يقف عند كونه مجرد تعاون اقتصادي بين طرفين وإنما هي أوسع نطاقا وتدخل في إطار العمل التكاملي بحيث يمكن اعتبارها أولى درجات التكامل الاقتصادي الإقليمي (منطقة تجارة حرة)، إلا أنها في الوقت نفسه تقوم على مجموعة من الأسس والاعتبارات التي تختلف في مضمونها عن أسس ومفهوم التكامل الاقتصادي التقليدي.

أولا: مضمون اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية:

في الإطار السابق قدم الإتحاد الأوروبي إلى دول المتوسط عرض بعقد مجموعة من الاتفاقيات الثنائية تقوم على أساس السياسة الأوروبية الجديدة تجاه منطقة المتوسط والتي تجسدت في ما صدر عن القمة الأوروبية في مدينة «إيسن» الألمانية في ديسمبر 1994 من قرارات دعت لقيام شراكة أوروبية متوسطية تم في إطارها عقد مؤتمر موازي في برشلونة نهاية نوفمبر سنة 1995[1]، حيث ضم دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر وإثني عشرة دولة متوسطية، لبحث العلاقات الأوروبية المتوسطية بجميع أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية وهو المؤتمر الذي بدأ الخطوات الرامية لتأسيس تجمع اقتصادي وسياسي كبير، حيث يشمل إقامة منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية تضم 27 دولة وتجعل منها إلى جانب المنطقة الآسيوية والمنطقة الأمريكية إحدى الدعامات الثلاث للنظام الاقتصادي الدولي، كما تهدف تلك السياسة إلى تدعيم الأمن والاستقرار في إقليم البحر الأبيض المتوسط عن طريق دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإسراع بتحديث الهياكل الاقتصادية في دول جنوب المتوسط.

وقد تضمنت الاتفاقية جملة من الفصول أو المحاور الأساسية للتعاون أهمها[2]:

1- الشراكة في المجالين الأمني والسياسي:

ويهدف مؤتمر برشلونة إلى تحقيق الاستقرار السياسي وتوطيد الأمن والسلام لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وذلك باستخدام مبدأ الحوار السياسي الذي يركز على احترام مبادئ القانون الدولي، الذي يرتكز هو الآخر على ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترام التنوع والتعددية في مجتمعاتهم والمساواة في الحقوق بين الشعوب وحقهم في تقرير مصيرهم وتسوية الخلافات بالوسائل السلمية فضلا عن العمل على ضمان الأمن الإقليمي بين الأطراف.

2- الشراكة في المجالين الاقتصادي والمالي:

يهدف مؤتمر برشلونة في هذا المجال إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وتقليل الفوارق بين معدلات النمو في دول أوروبا ودول جنوب المتوسط، إضافة إلى تحقيق التكامل وتشجيع التعاون بين المنطقتين، ويمكن إيجاز المحاور الأساسية لهذا التعاون في ما يلي:

2-1- إقامة منطقة للتجارة الحرة: تماشيا مع بنود اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، تم التركيز على إنشاء منطقة للتجارة الحرة بصورة تدريجية حتى سنة

2010، مع الأخذ بعين الاعتبار القوانين الدولية في المجال التجاري والمتعلقة بقوانين المنظمة العالمية للتجارة حسب ما نص عليه مؤتمر مراكش 1994، ولتسهيل إقامة منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية تقرر ما يلي(3):

– الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية، وتحرير تدريجي لتجارة المنتجات الزراعية وتجارة الخدمات.

– اتخاذ إجراءات مناسبة في ما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة به، وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية وسيادة المنافسة.

– إتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاديات السوق وتكامل الاقتصاد الوطني أخذا بعين الاعتبار احتياجات ومستويات التنمية.

– إقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا في الدول الأكثر تقدما إلى بلدان المتوسط.

– حديث وتعديل البنى الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج وإقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق، إلى جانب العمل على تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على هذا التعديل.

2–2– تحديد مجالات التعاون الاقتصادي: لقد ركز المؤتمر وبقرار من دول مجلس الإتحاد الأوروبي(4) على تحديد مجالات التعاون الممكن قيامها بين دول الإتحاد الأوروبي ودول حوض البحر المتوسط الأخرى والتي أهمها:

1. بناء تنمية اقتصادية معتمدة على الإمكانيات المحلية التي يتم تحويلها إلى استثمارات في مجالات مختلفة، كما يمكن فتح المجال للاستثمارات الأجنبية المباشرة، شريطة خلق مناخ مناسب لذلك، بإزالة جميع العقبات التشريعية والاقتصادية وتسهيل نقل التكنولوجيا ورفع مستوى الإنتاج والتصدير.

2. لبناء منطقة تجارة حرة أكد المشاركون على أهمية التعاون لتطوير التجارة بين المشاركين.

3. ركز المشاركون على خلق جو تفاوضي يتماشى والتطورات الاقتصادية العالمية المبنية على اقتصاد السوق وبمساعدة تحديث الصناعة المتوسطة والصغيرة عن طريق النقل التكنولوجي من دول الشمال إلى دول الجنوب.

4. مراعاة الجانب البيئي ضمن مراحل التنمية المختلفة.

5. التعاون في المجال الزراعي وفق مناهج حديثة بالاعتماد على أحدث التقنيات وتنويع الإنتاج بما يقلل من العجز الغذائي.

6. إعطاء أهمية للموارد المائية وتحسين إدارتها والسعي في توطيد التعاون بين الدول المشاركة في هذا المجال.

7. التعاون على تحسين البنية التحتية من شبكات الطرق والمواصلات والاتصالات والإسراع من نشر أحدث التكنولوجيات في هذا المجال.

8. تدعيم البحث العلمي والعمل على التعاون في مجال تدريب العاملين في مختلف المجالات العلمية والفنية.

9. إعطاء أهمية لقطاع الطاقة والاعتراف له بالدور المحوري في الشراكة الأوروبية.

10.تطوير وتنسيق الأساليب الإحصائية والعمل على تبادل البيانات والإحصاءات.

2–3– تحديد أوجه التعاون المالي: حدد مؤتمر برشلونة أوجه التعاون المالي ومدى إمكانية تطورها للمساهمة بشكل فعال في بناء منطقة التجارة الحرة، وهذا بفضل رفع حجم القروض التي يمكن أن يحدثها بنك الاستثمار الأوروبي، والمعونات التي يمكن للدول الأوروبية مدها للدول في جنوب المتوسط لتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، شريطة أن تخصص المبالغ المقدمة في إحداث التنمية في مجالات أساسية لتدعيم الفائدة القصوى لهذا التعاون المالي.

3- الشراكة في المجالين الاجتماعي والثقافي:

إن إدخال المجال الاجتماعي والثقافي في عملية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي ودول المتوسط يعتبر أمرا ضروريا من أجل تشجيع التعاون والتبادل الثقافي والتعليمي، كاحترام الأديان والعادات وتقاليد شعوب المنطقة، كما لم يغفل مؤتمر برشلونة في التطرق إلى القطاع الصحي والاهتمام بالشباب ومحاربة الإرهاب والحد من الهجرة غير الشرعية، إضافة إلى منع المتاجرة بالسلع الممنوعة ومقاومة الفساد، التعصب والتمييز العنصري والطائفي.

إن المتأمل للمحاور الأساسية التي انطلقت منها اتفاقيات الشراكة يلاحظ أن هذه

الاتفاقيات جاءت لتحقيق عمليات الإصلاح الاقتصادي وتجديد البنى الاقتصادية بشكل عام، وكذا تطبيق مبادئ اقتصاد السوق المبني أساسا على القطاع الخاص وخلق مناخ استثماري لجلب الاستثمارات الأجنبية وقد توالت دول الضفة الجنوبية في التوقيع على الاتفاقية الواحدة تلو الأخرى كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): يوضح اتفاقيات الشراكة والتعاون المبرمة بين الإتحاد الأوروبي والدول العربية.

الدول الموقعة	نوع الاتفاقية	تاريخ التوقيع	تاريخ الدخول حيز التنفيذ
الأردن	شراكة	1997/11/24	2002/05/01
تونس	شراكة	1995/07/17	1998/03/01
الجزائر	شراكة	2002/04/22	2005/11/15
سوريا	شراكة	2004/10/19	2006/10/22
فلسطين	شراكة انتقالية	1997/02/24	1997/07/01
لبنان	شراكة	2002/06/17	2003/03/01 (الشق التجاري من الاتفاقية من خلال اتفاقية انتقالية).
مصر	شراكة	2001/06/25	2004/06/01
المغرب	شراكة	1997/11/25	2000/03/01
اليمن	شراكة	1997/11/25	1998/01/01
مجلس التعاون الخليجي	تعاون، ومفاوضات جارية لإنشاء منطقة تجارة حرة منذ سنة 2001	1988/06/15	1988/08/01

المصدر: الموقع الالكتروني للإتحاد الأوروبي:

www.europa.eu.int/comm/external-relations/intern/index.html

إن الملاحظ للجدول السابق يتبين العدد الكبير للدول العربية التي أعلنت التزامها

بمحاور اتفاقيات الشراكة والرغبة في تجسيد تعاون أوروبي–عربي هذا التعاون الدولي تتباين الرؤى والمتطلبات حوله بالنسبة للطرف الأوروبي والعربي.

ثانيا: أهداف اتفاقيات الشراكة الأوروعربية:

إن الأهداف الفعلية لاتفاقيات الشراكة للطرفين متباينة بالنظر لتباين مستويات الأداء الاقتصادي، بين اقتصاديات رأسمالية متطورة تبحث عن منافذ ومصارف جديدة لمخرجاتها المتنوعة والعمل على زيادة تنافسيتها الدولية، اقتصاديات نامية تسعى لرفع مستويات التكامل الاقتصادي الداخلي عن طريق هذا النوع من التعاون الاقتصادي.

1- أهداف الشراكة من منظور دول الإتحاد الأوروبي:

إن الأهداف الحقيقية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية من جراء عملية الشراكة تتمثل في ما يلي[5]:

– توسيع منطقة نفوذ المجموعة الأوروبية لتشمل وحوض المتوسط والشرق الأوسط.

– الوقوف أمام انفراد الو.م.أ بقدرات الشرق الأوسط.

– تقوية اقتصادها بضمان سوق أوسع لمنتجاتها.

– الحد من معدلات الهجرة غير الشرعية وغير المرغوب فيها من دول جنوب المتوسط والحد من آثارها السلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

هذا وترى دول المجموعة الأوروبية في هذا التعاون أن الاستثمار السياسي والاقتصادي يمثل في الوقت ذاته استثمارا إستراتيجيا لمواجهة أوروبا للتحديات القادمة من الجزء الجنوبي للمتوسط نتيجة للزيادة السكانية، الفقر، الهجرة والتطرف.

كما ترى فيه إطارا للاستفادة من مكاسب التوسع الاقتصادي في أسواق الشرق الأوسط. وهي مكاسب التوسع الاقتصادي في أسواق الشرق الأوسط. وهي مكاسب وإن بدت محدودة في المدى القصير لصغر السوق المتوسطية، إلا أنها تكتسب أبعادا أكبر في المدى البعيد في ظل تزايد حدة المنافسة العالمية بين القوى الاقتصادية الكبرى إضافة إلى ذلك يرى الإتحاد الأوروبي أن هذا التعامل يسمح له بأن يلعب دورا فعالا للتوازن مع التأثير الأمريكي في المنطقة، الأمر الذي لن يتسنى دون إطار مؤسسي محدد. وهو إطار مؤتمر برشلونة الذي يرى البعض أنه صمم خصيصا لمنافسة آلية قيام السوق الشرق

أوسطية التي ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية.

2- أهداف الشراكة من منظور الدول العربية:

تكمن أهداف الشراكة من وجهة نظر دول جنوب المتوسط في ظل وجود التجمعات الكبرى مثل النافتا، الآسيان، الإتحاد الأوروبي، وفي ظل ثورة المعلومات والاتصالات نحو الاستفادة من الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية الدولية كمحرك للتنمية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، وأن تحقيق هذه الغاية يتوقف على ما توفره علاقة الشراكة من تأمين وضع تفضيلي لمنتجات هذه الدول في السوق الأوروبية الذي يواصل اتساعه، والاستفادة من المساعدات المالية والفنية المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي أو من خارجه من التجمعات والدول.

وهناك عامل آخر سرع من عمليات التوقيع على اتفاقيات الشراكة يتمثل في الانضمام المرتقب لدول أوروبا الوسطى والشرقية لمعاهدة مايسترخت، حيث يتوقع أن يكون لهذا الانضمام النتائج التالية(6):

– إن تركيز الدعم المالي لتلك الدول من الميزانية المجمعة من شأنه تقليص المساعدات الموجهة لدول الضفة الجنوبية للمتوسط.

– تسمح اتفاقية مايسترخت بحرية حركة الأيدي العاملة الوافدة من دول أوروبا الشرقية والوسطى في دول المجموعة الأوروبية مما يؤدي إلى تخفيض فرص العمل المفتوحة للدول الجنوبية على وجه الخصوص.

– من المتوقع أن تتسارع عملية نقل الأنشطة الإنتاجية ورؤوس الأموال الأوروبية إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية حيث مازالت تكاليف الإنتاج ورؤوس الأموال مواتية للغاية، وهذا يقلل من فرص الاستثمار في دول المتوسط.

– انفتاح أسواق المجموعة الكامل لصادرات تنافس جزء من صادرات الشركاء المتوسطين الفعلية أو المحتملة، ومن ناحية أخرى سيؤدي انتشار مناطق تجارة حرة بين الإتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية وآسيا ودول المحيط الهادي إلى إيجاد أقطاب جديدة للتجارة ورؤوس الأموال والمنتجات التي ستجذبها أسواق ناشئة أو قوية.

– الاستفادة من البرامج العديدة التي سيقدمها الإتحاد الأوروبي للدول الأعضاء معه في المشاركة مثل برامج التحويل المسيرة من المؤسسات المالية الأوروبية، وبرامج التدريب المتطورة، وبرامج المعلومات والتسويق ومواصفات الجودة. وأيضا الحصول على الخبرة العالية التكنولوجيا المتطورة.

ثالثا: آثار ومزايا اتفاقيات الشراكة الأوروبية:

يعتبر الإتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري للدول العربية المطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط، لكنها شراكة غير متوازنة، فبينما يصدر لها أكثر من 60% من وارداتها، فإنه في المقابل يستورد منها أقل من 03% من إجمالي مبادلاته التجارية الخارجية، كما أن صادرات الدول العربية ذات العلاقة أغلبها مواد خام، إذ تصدر ليبيا والجزائر أساسا النفط والغاز الطبيعي فيما تصدر المغرب والجزائر ومصر المواد الغذائية والقطن والمنسوجات والملابس الجاهزة وتعتبر فرنسا وإسبانيا وإيطاليا أهم دول الإتحاد الأوروبي التي لها علاقات تجارية مع هذه الدول(7).

وعموما يمكن تتبع الآثار الناجمة عن اتفاقيات المشاركة أو الشراكة الأوروعربية من خلال الانعكاسات على حجم وطبيعة المبادلات التجارية والاستثمارات الأجنبية في المنطقة العربية، كما أنه من الضروري تحليل الفرص الحقيقية التي توفرها الاتفاقية خاصة ما تعلق بتجارة المنتجات الزراعية بالنظر إلى المزايا النسبية التي تتمتع بها الدول العربية في بعض المنتجات الزراعية.

1– انعكاسات اتفاقيات الشراكة على الاقتصاديات العربية:

إن عمليات الإصلاح الاقتصادي التي يطلبها الإتحاد الأوروبي ضرورية لإزالة عقبات عمليات الاستثمار والإنتاج والتصدير، والمساعدة على رفع القدرة التنافسية للسلع والمنتجات، غير أن الفائدة التجارية المتوقعة من الشراكة على المدى البعيد قد لا تكون كافية وكبيرة للحد من الخسائر المحتملة على المدى القصير وذلك للأسباب التالية(8):

– ستضع الشراكة المتوقعة قيودا على دخول المنتجات الزراعية إلى أسواق الإتحاد الأوروبي وبالمقابل سوف ترتفع أسعار المنتجات الزراعية الأوروبية بحدود 1–4% حسب نوع المنتج بسبب تحرير التجارة ورفع الدعم عنها، وفي هذه الحالة سوف تتأثر مصر

والجزائر أكبر لأن نسبة الواردات من المنتجات الزراعية المصنعة من النفقات الجارية للدولتين تبلغ 20% و14% على التوالي.

– عدم شمولية الشراكة لقطاع النفط، فالدول التي تشكل صادراتها خارج قطاع النفط نسبة ضئيلة لن تكون فوائدها التجارية من الشراكة كبيرة بشكل يغطي خسائرها على المدى القصير، والمثال الواضح على ذلك، حجم صادرات دول المغرب العربي (عدا قطاع النفط) إلى الإتحاد الأوروبي مما يشكل رقما مهما في تجارتها الخارجية معه بخلاف الصادرات السورية الجزائرية، والمصرية خارج قطاع النفط.

– احترام المنافسة في أسواق الإتحاد الأوروبي في الوقت ذاته القبول المبدئي لعضوية بعض دول شرق أوروبا، ويسعى الإتحاد الأوروبي في الوقت ذاته إلى إقامة مناطق تجارة حرة مع الدول الآسيوية وربما مع الدول الإفريقية وغيرها مما سيقلل من أثر وفاعلية الميزات التي يقترح تقديمها الآن لشركائه المحتملين من الدول العربية.

لقد قدم الإتحاد الأوروبي صيغة شبه نمطية انطلقت المفاوضات حولها بعد أن قررت الدول المتوسطية الموافقة على المبدأ، والسعي إلى مجرد تحسين الشروط، وتضمنت الأسس التي طرحها الجانب الأوروبي مبدأ التبادل على أساس المعاملة بالمثل وتهيئة إطار مناسب للحوار والتعاون الاقتصادي لدعم وتطوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين كل دولة والإتحاد الأوروبي من خلال تحرير التجارة بين الطرفين، وإنشاء منظمة تجارة حرة خلال فترة زمنية محددة وزيادة المدخرات المحلية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقديم مساعدات مالية وفنية.

ويلاحظ في هذه الاتفاقيات التشابه الكبير سواء من حيث الموضوعات التي تم تناولها أومن حيث نصوص المواد، وإن وجد اختلاف فهو بسيط جدا مقارنة مع نقاط الالتقاء، علما أن الاتفاقيات الموقعة مع منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني تمثل حالة استثنائية ونستطيع أن نوجز أهم ملامح الاتفاقيات الموقعة مع معظم الدول العربية في ما يلي(9):

– تأكيد حرية دخول معظم السلع المصنعة في ما بين الأطراف المشاركة.

– إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية لصادرات الإتحاد الأوروبي وإلى الدول الشركاء.

– النفاذ المحدود للسلع الزراعية إلى الإتحاد الأوروبي.

– إعطاء الحق للمستثمرين في تأسيس مشروعات الأعمال في مناطق الدول الشركاء.

– تعديل الإطار التنظيمي في الدول الشركاء ليقترب من ذلك القائم في الإتحاد الأوروبي في مجال المنافسة والمشتريات الحكومية والدعم والمعايير الفنية.

– تعزيز التعاون المالي والفني بين الأطراف.

– القضاء على تشوهات التجارة بين الأطراف مثل الاستثمارات والدعم الحكومي والامتيازات الممنوحة للمؤسسة العامة.

– تشجيع التكامل الإقليمي لتنمية التبادل التجاري.

كما تضمنت كل اتفاقية من الاتفاقيات الموقعة في جانبها الاقتصادي عدة مجالات أهمها حرية حركة البضائع، إذ حددت الاتفاقيات إنشاء منطقة تجارة حرة خلال فترة انتقالية حدها 12 سنة، ويعمل بها طبقا لأحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

1–1– تجارة المنتجات المصنعة: في مجال السلع الصناعية حظرت الاتفاقيات فرض أي رسوم جمركية أو رسوم ذات أثر مماثل على تجارة السلع الصناعية بين الإتحاد الأوروبي من جهة وكل دولة من الدول المتعاقدة من جهة أخرى. وهناك بعض الاستثناءات في ما يخص صناعة الملابس والنسيج وأعفت الاتفاقيات واردات الإتحاد الأوروبي التي منشأها الدول الأطراف بالشراكة من الرسوم الجمركية ذات الأثر المماثل، أما الواردات ذات المنشأ الأوروبي، فقد حددت الاتفاقيات نوعين من السلع الأولى يتم إزالة الرسوم عليها بمجرد سريان تنفيذ الاتفاقية، والثانية تزال الجمارك عنها تدريجيا وفق نسب معينة متفق عليها[10].

يلتزم الإتحاد الأوروبي بموجب هذه الاتفاقية بمنح إعفاء تام وفوري من رسوم التعريفة الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للمنتجات الصناعية المستوردة مباشرة من الدول العربية الموقعة على اتفاقيات الشراكة بمجرد دخولها حيز التنفيذ بعد استكمال إجراءات المصادقة الدستورية لدى برلمانات الإتحاد الأوروبي وبرلمانات تلك الدول[11].

وتقع هذه المنتجات عادة في فصول التعريفة الجمركية المنسقة بين 25–07 الأمر الذي يوفر للدول العربية المتوسطية فرضا قائمة للتصدير منتجاتها إلى الأسواق الأوروبية بشكل تفضيلي مطلق إذا ما استطاعت التغلب على قواعد المنشأ المعقدة التي تشتمل

عليها الاتفاقية. وفي هذا الصدد نلاحظ أن بعض الدول العربية الموقعة على اتفاقيات الشراكة أخذت مبادرة هامة بالتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة العربية المتوسطية المعروفة باسم «اتفاقية أغادير» في بداية 2004، بين كل من الأردن، تونس، مصر والمغرب بهدف رفع درجة التبادل التجاري البيني لهذه الدول والاستفادة من إمكانيات التراكم في المنشأ في التصدير إلى الأسواق الأوروبية.

بالمقابل لا يطالب الإتحاد الأوروبي شركاءه المتوسطين بتبادل التحرير الجمركي بشكل متماثل، حيث يعتمد منهجا غير متماثل لتبادل الالتزامات في النفاذ إلى الأسواق الدول العربية المتوسطية الموقعة اعترافا منه بالتباين الشاسع بين الإمكانيات الصناعية والتصديرية والمستويات التنموية لدى كل الأطراف، وبالتالي يقبل بأن تقوم الدول العربية بموجب اتفاقيات الشراكة بتخفيض رسومها الجمركية على الواردات الأوروبية إلى أسواقها بشكل تدريجي كالتالي:

- **إزالة تدريجية قصيرة المدى خلال أربع أو خمس سنوات للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل على قائمة أوسع من السلع المصنعة التي تعتبر مدخلات أو معدات إنتاج أو منتجات غير ذات حساسية مرتفعة بالنسبة للصناعات المحلية في الدول العربية الموقعة.**
- **تفكيك تدريجي أطول مدى يصل إلى 12 سنة للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب فإن الأثر المماثل على قائمة أوسع من السلع المصنعة التي تعتبر ذات حساسية معتدلة بالنسبة للصناعة المحلية في الدول العربية الموقعة.**
- **التفكيك التدريجي على القائمة الأخيرة من السلع المصنعة التي تعتبر ذات حساسية عالية.**

كما تعطي الاتفاقيات في حال وجود صعوبات شديدة بالنسبة لسلعة معينة حرية أن تطالب الدول المتعاقدة بتعديل جدول التخفيضات من قبل لجنة الشراكة، إلى جانب ذلك، أعطت الاتفاقيات للدول الأطراف المشاركة الحق في اتخاذ إجراءات استثنائية تؤثر بها على التخفيضات الجمركية أو تدخل رسوما جديدة وذلك لفترة محدودة إذا تعلق الأمر بحماية الصناعات الوليدة أو القطاعات التي تتعرض لإعادة الهيكلة أو المشكلات المالية الخطيرة خصوصا تلك التي تترتب عليها آثار اجتماعية خطيرة[12].

ويرى المحللون أن الصناعات الغذائية وغزل القطن والورق والبلاستيك يمكن تأهيلها خلال فترة انتقالية مع تخفيض تدريجي للحماية، بينما يمكن التخفيض التدريجي لحماية صناعة الملابس الجاهزة بوتيرة أقل إذ أن قواعد المنشأ المقترحة لا تتناسب والوضع الحالي للصناعة العربية.

والملاحظ أنه وفي ظل التحديات التي تفرضها الاتفاقية في مجال التبادل التجاري الأوروعربي، يعيش الميزان التجاري الإجمالي للدول العربية الأورومتوسطية مع الإتحاد الأوروبي عجوزات متتالية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): أرصدة الميزان التجاري الإجمالي للدول العربية المتوسطية مع الإتحاد الأوروبي. (الوحدة مليون طن).

السنة	إجمالي الصادرات السلعية	إجمالي الواردات السلعية	إجمالي التجارة السلعية	رصيد الميزان التجاري
2004	**44673**	**54397**	**99070**	**9723**
2005	**55411**	**60772**	**116183**	**5361**
2006	**60562**	**61059**	**121997**	**497**
2007	**59960**	**67037**	**146648**	**7077**
2008	**69789**	**76859**	**146648**	**7070**

Source: Eurostat (Statistical regime 04) , 2009

والملاحظ أنه وباستثناء سنة 2006، فقد تجاوزت العجوزات في الميزان التجاري الإجمالي 05 مليار دولار في بقية السنوات حيث وصلت سنة 2004 إلى أكثر من 09 مليار دولار ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لتجارة الخدمات، حيث يلاحظ أن معظم الدول المتوسطية تسجل عجوزات متتالية في تجارة الخدمات مع الإتحاد الأوروبي كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03) يوضح: رصيد ميزان الخدمات لبعض الدول العربية المتوسطية مع الإتحاد الأوروبي (الوحدة: مليون دولار).

الدولة	تونس	المغرب	الأردن	مصر	المجموع

واردات الخدمات من دول الإتحاد	3232	4406	427	5700	13765
صادرات الخدمات إلى دول الإتحاد	1244	2103	469	2609	6425
رصيد ميزان الخدمات مع دول الإتحاد	– 1988	– 2303	427	– 3090	– 7340

Source: Eurostat (Statistical regime 04) , 2009

أما حديثنا عن تجارة المنتجات الزراعية فسيكون لاحقا وبإسهاب بالنظر إلى أن هذا القطاع يمثل فرصة حقيقية للاقتصاديات العربية للاستفادة من الأسواق الأوروبية، ومن المزايا التي توفرها الاتفاقية.

1–2– الاستثمارات الأجنبية المباشرة: يمثل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية عاملا رئيسيا، على الأمد البعيد، من تعويض خسائر الدول العربية والمتوسطية المحتملة من جراء الشراكة مع الإتحاد الأوروبي على الأمد القصير وذلك من خلال توافر عدة عوامل أهمها:

– التزام الإتحاد الأوروبي بتحقيق تدفق واستثمارات بأحجام معينة إلى الدول العربية.

– التزام الدول العربية بتوفير مناخ استثماري ملائم.

– العمل المتواصل لتفعيل وتطبيق البرنامج الزمني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتفعيل قرارات المجلس الاقتصادي الاجتماعي بهذا الشأن، مما سيمكن الدول العربية التي أقامت أو تنوي قيام شراكة مع أي تكتل إقليمي أو دولي من دعم قوتها التفاوضية من جهة والاستفادة من مزايا هذه السوق خاصة في ما يتعلق بالمبادلات التجارية من جهة أخرى. فعلى سبيل المثال تقتضي اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية بالنسبة لشهادة المنشأ أن يكون منشأ المادة الخام التي تصنع منها السلعة البلد العربي المصدر أو بلد عربي آخر شريطة وجود منطقة تجارة بين البلدين، وهنا تكمن أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للدول العربية المتوسطية التي ترتبط أو تريد أن ترتبط بشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي.

أما على صعيد الإحصائيات تشير الأرقام إلى أن حصة الدول العربية جنوب المتوسط من تدفقات الاستثمار المباشر لم ترق إلى طموحات وتطلعات هذه الدول،

حيث نجد أن أكثر من 60% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من الإتحاد الأوروبي باتجاه دول رأسمالية صناعية، ثم تأتي دول واقتصاديات ناشئة كالصين، كوريا، ودول أمريكا اللاتينية، كما عرفت حصة أوروبا الشرقية تطورا ملحوظا خاصة بعد ضمها لدول المجموعة ومحاولة تسريع عمليات الإصلاح، أما الدول العربية تأتي ضمن المراتب المتأخرة، ولعل الجدول التالي يبين ذلك، بالاعتماد على دولتين: المغرب ومصر كنموذجين، حيث يوضح نسبة FDI إلى إجمالي الناتج المحلي GDP.

الجدول رقم (04) يوضح: نسبة الاستثمارات الأوروبية المباشرة في بعض الدول العربية للفترة 2001–2007.

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مصر	0.405	2.615	2.261	2.714	1.056	2.804	1.116
المغرب	0.420	0.992	6.558	0.577	2.453	2.161	0.875

Source: UNCTAD, FDI database, 2008.

أما المساعدات المالية فهي تزيد من قدرة الدول العربية المطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط على الاستيراد وتروج بذلك لصادرات الإتحاد الأوروبي كما أنها تمنح على شكل قروض مما يؤدي إلى ارتفاع المديونية الخارجية لتلك الدول، كما يلاحظ عدم كفاية المبالغ، المخصصة كتعويضات للدول العربية، إذ لابد من توافر تمويل تعويضي عن الانخفاض في الضرائب والرسوم الجمركية في الدول العربية التي تعتمد عليها كموارد مالية بشكل كبير وهو ما اتبعته دول الاتحاد الأوروبي مع الدول الأوروبية الأقل نموا عند انضمامها.

1–3– العمالة العربية العاملة في أوروبا: تتجه نسبة من العمالة العربية المطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط وتحديدا من ثلاث دول عربية هي: تونس، الجزائر والمغرب. إلى دول الإتحاد الأوروبي، حيث أغلقت دول الإتحاد الأوروبي في وجه العمالة العربية المهاجرة إليها، خاصة بعد ضم عشر جمهوريات من أوروبا الشرقية. كما أن نمو السكان المطرد في الدول العربية بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية وفتح أسواق الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط أمام المنتجات الأوروبية كلها عوامل قد تؤدي إلى زيادة معدل البطالة في الدول العربية

وبالتالي زيادة معدل الهجرة[13].

أما عن تركيبة العمالة العربية المهاجرة إلى دول الإتحاد الأوروبي فإن حوالي 62% من هذه العمالة غير ماهرة بسبب مشاكل الأمية ويعمل معظمهم في قطاعات التشييد والبناء والخدمات الزراعية، وفقدت هذه القطاعات أهميتها النسبية في اقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي، إذ أن إعادة هيكلة سوق العمل في هذه البلدان تتغير بسرعة كبيرة نظرا الثورة المعلومات والاتصالات والهندسة الوراثية مع اختفاء وظائف ونشأة وظائف أخرى.والملاحظ أن سياسة الهجرة قد مثلت عنصر خلاف بين دول الإتحاد الأوروبي والدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، فدول شمال إفريقيا مهتمة بضرورة إقامة فرص للعمل في أوروبا أمام شبابها الذين يعانون من البطالة ويحولون جانبا من دخولهم إلى بلدانهم الأصلية بينما تزيد أوروبا من جانبها إجراءات وترتيبات حماية سوق العمل فيها[14].

وقد أثرت الشراكة الأوروعربية سلبا في معالجة مشكلة العمالة العربية في دول الإتحاد الأوروبي إذ لم تتخذ الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط ذات العلاقة إجراءات حازمة بما في ذلك توحيد الجهود في ما بينها ومع الدول العربية الأخرى لتدعم جانبها التفاوضي، كما أنه من المتوقع في ظل الظروف الحالية أن تكون هناك هجرة معاكسة لهذه العمالة لتعود إلى مواطنها الأصلية التي تعاني أصلا من بطالة كبيرة بالإضافة إلى ما للإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بتطبيقها تلك الدول من انعكاسات على الأوضاع الاجتماعية خاصة على الأمدين القريب والمتوسط، ويستدعي ذلك تكثيف الحوار مع الإتحاد الأوروبي لمعالجة مشكلة العمالة العربية في دول الإتحاد الأوروبي ومواجهة الشروط والعراقيل التي وضعتها هذه الأخيرة مسبقا.

2- مزايا وفرص نفاذ المنتجات الزراعية العربية للأسواق الأوروبية:

يجمع الكثير من الاقتصاديين أن تجارة المنتجات الزراعية العربية الأوروبية تمثل فرصة حقيقية للاقتصاديات العربية للاستفادة من مزايا الأسواق الأوروبية بالنظر إلى عاملين أساسيين:

الأول: الخصائص التنافسية التي تتمتع بها بعض المنتجات الزراعية العربية من جودة وانخفاض في تكاليف الإنتاج.

الثاني: يتمثل في الامتيازات التي منحتها اتفاقية الشراكة للمنتجات الزراعية العربية،

وهو ما يجعلنا نتساءل حول حقيقة هذه الامتيازات وهل هناك التزام حقيقي بتقديم هاته التنازلات على أرض الواقع، هذا كله يدخل ضمن تقييم آداء المنتجات الزراعية العربية في الأسواق الأوروبية.

لكن الإحصائيات تشير إلى عكس ذلك، حيث تعتبر الدول العربية مستوردا صافيا للغذاء، ويعتبر الإتحاد الأوروبي أهم الشركاء للدول العربية في مجال تجارة المنتجات الزراعية.

الجدول رقم (05) يوضح: أحجام ونسب التجارة الزراعية العربية مع الاتحاد الأوروبي لسنوات 2004، 2006، 2008.

البيان	2004	2006	2008
– الصادرات الزراعية العربية لدول الإتحاد.	3808	4432	4343
– نسبتها إلى إجمالي الواردات الزراعية للإتحاد.	4.3	04.4	03.7
– الواردات الزراعية العربية من دول الإتحاد.	5061	5775	8194
– نسبتها إلى إجمالي الصادرات الزراعية للإتحاد.	8	7.6	09.6
– رصيد تجارة المنتجات الزراعية العربية مع الإتحاد	– 1253	– 1343	– 3851

Source: Eurostat, (Statistical regime 04), 2009.

تنص اتفاقيات الشراكة على قيام الطرفين بإجراء مزيد من التحرير التدريجي للتجارة المتبادلة بينهما في السلع الزراعية والمنتجات السمكية إلى بروتوكولات من كل دولة من هذه الدول والإتحاد الأوروبي، ويتم تقييم الوضع بشكل دوري لتحديد الإجراءات المرتبطة بالتحديد التدريجي بالإضافة إلى فحص مستمر للمنتج.

إن التسهيلات التي يمنحها الإتحاد الأوروبي إلى دولة ما من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط تبقى محدودة سواء من حيث عدد أو نوعية المواد المتمتعة بالتخفيضات أو الإلغاء للرسوم الجمركية أو ما يتعلق بتحديد الحصص أو بإجراءات الحماية، وتحسين ظروف نفاذ المنتجات الزراعية المصنعة إلى سوق الإتحاد الأوروبي يبقى مرتبطا بالاعتبارات التالية[15]:

• التسهيلات الزراعية التي يمنحها الإتحاد الأوروبي إلى دول أخرى لا يمكن أن تكون خارج شروط ومتطلبات السياسة الزراعية المشتركة.

• تطوير السياسة الزراعية وإصلاحها يمران عبر قناتين: المفاوضات الداخلية للإتحاد الأوروبي اختلاف حول مصالح بلدان شمال وجنوب أوروبا من جهة، والمفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا التي تجري من خلالها منظمة التجارة العالمية من جهة أخرى.

• لقد تضمنت الاتفاقية في حالة التجارة في المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة حيث يتبادل الإتحاد الأوروبي والدول العربية والدول الموقعة تفصيلات محدودة كليا أو جزئيا كما ذكرنا سابقا، وضمن رزنامات زراعية في المرحلة الأولى، أما المرحلة الثانية التي تلي دخول الاتفاقيات حيز التنفيذ، فتنص الاتفاقيات الموقعة على إجراء المباحثات بين الإتحاد الأوروبي والدول الموقعة في مرحلة لاحقة بخصوص رفع درجة التحرير التجاري في المنتجات الزراعية وتوسيع نطاق الأفضليات التجارية بشكل متبادل نظرا لحساسية القطاع الزراعي سواء في دور الإتحاد الأوروبي أو الدول العربية الموقعة.

وبمراجعة أولية لاتفاقيات الشراكة الأوروعربية يتبين الآتي[16]:

– أن الاتفاقية قدمت إعفاءات كلية أو جزئية للمنتجات الزراعية العربية تضمنت الإعفاء التام أو الجزئي من الرسوم الجمركية المفروضة على تلك السلع عند استيرادها من الأسواق الأوروبية، لكن في الكثير من الحالات ضمن حصص كمية أو تخضع لمستويات مرجعية بخصوص السعر والكمية.

– أن العديد من المنتجات الزراعية العربية والتي تتمتع بموجب اتفاقية الشراكة بأفضليات وإعفاءات تعطيها موطئ القدم في الأسواق الأوروبية شبه مضمون بالمقارنة مع المعاملة التي يمكن أن تجنيها جراء العضوية في منظمة التجارة العالمية، والتي لا تعطي للمنتجات العربية أية ميزة تفضيلية إضافية عند تصديرها إلى الأسواق الأوروبية حيث تعامل على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MFN) والتي تتمتع بها جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

– كما يلاحظ التباين في الأفضليات الممنوحة للدول العربية الموقعة والمعنية بتجارة المنتجات الزراعية، حيث يمكن تقسيمها إلى مجموعتين، الأولى ذات تحرير منخفض، والثانية ذات تحرير متوسط، إلا أن أيا من المجموعتين لا يرقى إلى أن يمثل تحريرا جوهريا بين الجانبين.

• أما المجموعة الأولى فتشمل الاتفاقيات مع مصر والأردن حيث يتبين من خلال الملحق مدى محدودية عناصر التحرير الجمركي المقدمة من الإتحاد الأوروبي والتي يقابلها تحرير متحفظ من الجانب الآخر، ولم يشمل الإعفاءات بشكل أساسي إلا حوالي 70 و50 بندا جمركيا زراعيا للدولتين، على التوالي كما يعني إلغاء عبء الحصول على إعفاءات أوسع للتجارة الزراعية على جولات المفاوضات الثنائية القادمة تنفيذا للمادتين 15 و13 من اتفاقيتي الشراكة الأوروبية مع كل من مصر والأردن.

• أما المجموعة الثانية فتتصف بأنها أكثر تحريرا للتجارة الزراعية مثل الاتفاقية مع لبنان والتي تبين القراءة الأولية أنها أكثر اتفاقيات الشراكة مع الدول العربية تحريرا في الجانب الزراعي بما فيها الاتفاقيات مع تونس والمغرب.

ومن البديهي القول بأن العلاقات السياسية الاقتصادية بين الدول المذكورة وبعض الدول الأوروبية لعبت دورا أساسيا في صياغة اتفاقيات الشراكة معها بشكل يبدو أكثر تفضيلا عن غيرها من الدول، ولكن كشأن المجموعة الأولى، فإن هذه الدول مطالبة بالدخول في مباحثات توسيع التحرير الزراعي بموجب اتفاقيات الشراكة.ولبيان مدى تأثير الإعفاءات والامتيازات الممنوحة لا بد من تتبع تطور الصادرات الزراعية العربية لدول الإتحاد بالنسبة للدول الموقعة على الاتفاقية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (06): يوضح نسب إجمالي الصادرات الزراعية العربية باتجاه الاتحاد الأوروبي لمجموعة من الدول العربية للفترة 1996– 2003

الدولة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	النسبة من إجمالي الواردات الزراعية للإتحاد 2002

الأردن	14	10	13	06	08	06	07	08	0.01
مصر	364	450	420	377	429	460	484	467	0.75
لبنان	21	25	25	24	27	31	30	38	0.06
المغرب	1066	2027	1028	1123	1263	1369	1511	1475	2.4
سوريا	125	202	175	157	265	270	288	224	0.36
تونس	301	326	407	336	327	394	348	356	0.57
المجموع	1918	2040	2068	2023	2359	2530	2668	2568	4.2

المصدر: تم احتسابها من قاعدة بيانات النفاذ للأسواق الأوربية على الموقع: http//mkccdb.eu.int

ويمكن القول، وبشكل عام بأن الصادرات الزراعية لمعظم الدول العربية لازالت ضعيفة ولا تشكل نسبة كبيرة من إجمالي واردات الإتحاد الأوروبي الزراعية والتي بلغت سنة 2002 حوالي 62 مليار دولار لا يتجاوز نسبة 04% من الواردات الزراعية الكمية للإتحاد الأوروبي: هي المغرب، ثم تليها بفارق كبير كل من تونس ومصر وأخيرا سوريا. ولإدراك جانب من جوانب ضعف الصادرات العربية على الرغم من وجود اتفاقيات الشراكة.

يتبين مما سبق أن اتفاقيات الشراكة الأوروعربية بالمقارنة مع المعاملة التي يوليها الإتحاد الأوروبي لباقي دول العالم على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، من غير المتوقع أن يكون لها دور كبير في زيادة القدرة التصديرية الزراعية للدول العربية إلى الأسواق الأوروبية لعدد من الاعتبارات أهمها[17]:

– باستثناء البروتوكول الزراعي الملحق بالإتفاقية مع لبنان، فإن نطاق التغطية الجزئي محدود إلى درجة كبيرة في بعض الحالات سواء من حيث شمول أصناف المنتجات الزراعية المؤهلة لمعاملة تفضيلية أو للمواسم الزراعية التي يسمح لها بدخول الأسواق الأوروبية خلالها.

– في أغلب الحالات يطبق التخفيض الجمركي، المنصوص عليه في العمود الأول من أي بروتوكول زراعي يلحق باتفاقيات الشراكة الأوروعربية، على الرسوم النسبية أو

القيمية أصلا منخفضة إذا ما قورنت الرسوم الثابتة التي كان يجب أن يشملها التخفيض أيضا، مما يجعل من هوامش التفضيل المنصوص عليها مسألة وهمية ولن يكون لها تأثير حقيقي على زيادة نفاذ الصادرات الزراعية العربية.

فعلى سبيل المثال في حين يبلغ متوسط الرسوم الجمركية النسبية للمنتجات الزراعية في الإتحاد الأوروبي حوالي 16.5% احتسب مكافئ للرسوم النسبية لعدد من السلع التي تفرض عليها رسوم ثابتة، فارتفع المكافئ إلى أكثر من 200% لبعض المنتجات، مثل التي يدخل الحليب في صنعها، وفي المعدل تطبق الرسوم النسبية على حوالي 53.7% من البنود الجمركية الخاصة بالمنتجات الزراعية بينما يفرض 46.3% من البنود الجمركية الزراعية رسوم غير نسبية منها 30.5% يفرض عليها رسوم ثابتة، والباقي رسوم مركبة أو مختلطة بين نسبية وثابتة، وهذا يعني بالتالي أن حوالي نصف الواردات الزراعية للاتحاد الأوربي لا تتمتع بالتخفيض أو المعاملة التفضيلية بموجب اتفاقيات الشراكة الأوربية[18].

– مما يزيد وهم الهامش التفضيلي استخدام الاتحاد الأوربي لما يسمى بسعر الدخول (entry price) والكميات المرجعية التي يحددها سلفا لهدف تقييم المنافسة من خلال تحديد السقوف الدنيا لأسعار الواردات وكمياتها عند المعابير الحدودية وبما يضمن دعم المنتجين الأوربيين وعدم مراجعة منتجاتهم الزراعية في الأسواق المحلية وخاصة الفاكهة والخضار الطازجة، وتتم هذه الممارسة من خلال تحديد الجهة المتخصصة بالاتحاد الأوربي لأسعار مرجعية أو استرشادية (reference price) تحتسب على أساس متوسط سعر المنتجين في أسواق الاتحاد مضافا إليها مخصص لتكاليف النقل من مناطق الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك خلال السنوات المعنية، ثم تعتمد مستويات منها كسعر أدنى للمستوردات يعرف بسعر الدخول وهو السعر المدون بفاتورة الاستيراد عند دخول المعابر الجمركية الأوربية مضافا إليها الرسوم الجمركية المدفوعة[19] ،فإذا انخفض السعر المحسوب للشحنة الواردة عن سعر الدخول المحدد، وتقوم الإدارة الجمركية بفرض رسم تعويضي إضافي بقيمة الفارق لغاية 08%، فإذا كان السعر أقل من 92% من سعر الدخول يطبق في العادة الرسم الجمركي المربوط (bound) الملتزم به في جداول الاتحاد الأوربي مع منظمة التجارة العالمية، والذي يكون أعلى إلى حد كبير من الرسوم الجمركية المطبقة. ومن حالات أخرى، وحسب ما هو معمول به في اتفاقيات الشراكة الأورعربية فإن الإعفاء

من الرسوم الجمركية المنصوص عليها في الاتفاقيات على الكميات الواردة إلى أسواق الإتحاد بأسعار أعلى من السعر المرجعي، وإذا كان سعر الشحنة الواردة أقل من ذلك المستوى، يفرض رسم تعويضي بنسبة الفارق حتى وإن كان ذلك المنتج الزراعي معفى تماما في الاتفاقية، فعلى سبيل المثال، تدخل الطماطم المغربية إلى السوق الأوروبية معفاة من الرسوم الجمركية خلال شهر أكتوبر بموجب اتفاقية الشراكة بسقف حصة كمية مقدارها 5000 طن وبسعر دخول قدره 500 أوروا للطن، فإن انخفض سعر الدخول بنسبة 04% عن السعر المحدد يدفع المصدر الغربي للطماطم رسما جمركيا قيمته 04%، وكذلك الأمر بالنسبة للكمية المرجعية (refernce quantity) بحيث أنه إذا تحدد لسلعة ما كمية مرجعية، ولا تكون بالضرورة حصة كمية (quota)، فلن يتم إصدار رخص أو نشر أو السماح باستيراد كميات إضافية من نفس الدولة المصدرة حتى نهاية السنة وهي تعتمد على مراقبة الواردات من الدولة أو دول معينة وتتبع أثرها في السوق خلال السنة بهدف منع الزيادة الكبيرة للاسترداد من منتجات معينة. تعتبر هذه الممارسات من أكثر الممارسات المشوهة للتجارة على الإطلاق وقد حاربتها روح اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بوصفها أدوات دعم وحماية مباشرة تعود على جهود قديمة، إلا أن اتفاقيات الشراكة الأورعربية تحفل بمثل هذه النصوص الحمائية في الملاحق الخاصة بالزراعة والتي تقف عائقا كبيرا أمام تنمية الصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق الأوربية.

– إن اتساع استخدام الإتحاد الأوربي للعمالة التفضيلية ضمن إطار الحصص الكمية يجعل تلك المعاملة التفضيلية تتضاءل بشكل كبير وتختصر في نطاق الكميات المسموح بها.

– هناك شيوع لاستخدام الإتحاد الأوربي تدابير الوقاية الخاصة (special safeguards) إذا ما تجاوزه الكميات المستوردة من منتج زراعي معين الكميات المرجعية المحددة، حيث يعتبر الإتحاد الأوربي على المستوى العالمي أكبر مستخدمي آليات الوقاية الخاصة حيث تم استعراض عدد المرات التي أستخدم فيها الإتحاد الأوربي تدابير الوقاية خلال الفترة 1995–2005، والواقع أن الإتحاد الأوربي أيضا وضمن البنود العامة التي تنطبق على كل من المنتجات الزراعية والمصنعة، قد حرص على تضمين اتفاقيات الشراكة نصوصا للتدابير الوقائية يتم استخدامها في حالة زيادة الواردات من منتوج معين بحيث تهدد أو تسبب تهديدا للمنتجين المحليين أو لقطاع إنتاجي أو إقليم معين، ومن

المعروف أن هذه التدابير تشمل تقييم الواردات باستخدام طرق مثل إلغاء التفضيل الجمركي، وإعادة فرض رسوم جمركية أو تضييق حصص الاستيراد أو التوقف تماما عن ذلك المنتج أو فرض خليط من هذه الإجراءات تستخدم في ذات الوقت التدابير ذاتها، بالإضافة إلى ما هو أصلا موجود من آليات حمائية، وبالتالي عدم إمكانية زيادة صادرات الدول العربية الزراعية إلى الإتحاد الأوربي بشكل ملموس فوق المستويات القائمة لأن ذلك وإن تم، فستواجه تلك الصادرات بآليات الحماية والوقاية المنصوص عليها.

– إضافة إلى ما ذكر من معوقات، هناك تشدد في المواصفات الأوربية الفنية والعوائق التي تسببها للتجارة الزراعية والعوائق الأخرى غير الجمركية وخاصة تلك التي ترتبط بالبيئة واستخدام المبيدات ومتطلبات التشبع في الأسواق للمنتجات المعدلة جينيا[20]، وغيرها والتي ستساهم بشكل آخر في تقييد الصادرات الزراعية من الدول العربية إلى الأسواق الأوربية.ومن المعروف مثلا أن مواصفات النوعية الإجبارية بالنسبة للفواكه والخضار الطازجة التي يطبقها الإتحاد الأوربي بشكل متحيز على وارداته من هذه المنتجات والتي لا تنطبق في الكثير من الحالات على المنتجات المحلية، وخاصة المتعلقة بحجم المنتجات ووزنها، كان لها أثر أكبر على تقييد الواردات من الخارج.

نتائج و اقتراحات:

إن الأثر النهائي لمجموع الاعتبارات السابقة يتمثل في عدم إيجاد أفق لتنمية حقيقية للصادرات الزراعية العربية للأسواق الأوربية في ظل نصوص اتفاقيات الشراكة القائمة والتي في أحسن الحالات توفر منفذا ضيقا لحجم قليل من الإنتاج الزراعي العربي، إذن ما هي الخيارات القائمة أمام الدول العربية إذا كان المسار الثنائي لا يوفر نفاذا حقيقيا إلى الأسواق الأوربية ؟ فإذا كان الخيار الأول يتمثل في تعزيز موقعها التفاوضي ضمن النظام المتعدد الأطراف، فأن الخيار الثاني والأهم يتمثل في ضرورة إعادة النظر في إمكانية التكامل على المستوى الإقليمي في المنطقة العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

لقد حذر الكثير من الاقتصاديين من الانعكاسات السلبية لاتفاقية الشراكة على الاقتصاديات العربية، ولقد تبين ذلك من خلال تتبع الآثار السلبية في مجال تجارة السلع والخدمات وتجارة المنتجات الزراعية، حيث تعيش الاقتصاديات العربية عجوزات متكررة وفي ظل الانفتاح غير المتناهي سواء على المستوي الإقليمي المتوسطي أو على المستوي

المتعدد الأطراف، فان الموازين التجارية ستتحمل أعباء هذا الانفتاح مما يؤثر سلبيا على جل مشاريعها التنموية.

ولا يختلف الأثر كثيرا بالنسبة لتوافد الاستثمارات الأجنبية إلى الدول العربية المتوسطة حيث نلاحظ أن نسبتها بقيت تراوح مكانها، ولا تستقبل الدول العربية ثلث ما تستقبله أوربا الشرقية وعلى رأسها جمهورية التشيك من استثمارات أوربية، وهو ما كان مأمولا مقابل التنازلات التجارية والدخول في المنطقة التبادل الحر الأوروالمتوسطية.

لقد أكدت التجربة مع الإتحاد الأوربي حتى قبل التوقيع على اتفاقية الشراكة، أهمية تواجد الاقتصاديات المتوسطية العربية والعربية عامة ضمن كتلة اقتصادية واحدة، وهي حتمية لا يفرضها التعامل مع الاتحاد الأوربي لوحده، بل أنها تدخل ضمن متطلبات الإنتاج والمواجهة ضمن النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وبالتالي ضرورة إنعاش مشروع التكامل الاقتصادي العربي ممثلا في ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أكثر من أي وقت مضى.

إضافة إلى ما تشترك فيه الدول العربية مع نظيراتها من الدول النامية من ضرورة العمل على رفع مستويات التأهيل على مستوى الأفراد والمنشآت وتعبئة المدخرات، والاعتماد على سياسات السوق وإحلال الصادرات عوض الواردات لزيادة درجة الانفتاح والاندماج ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية بما يتماشى مع إمكانياتها ومصالحها، فإنا نقترح مجموعة من الإجراءات وجب على الدول العربية مراعاتها:

- **العمل على تحقيق الاستقرار على مستوى القوانين والتشريعات الاقتصادية والتجارية واتساقها مع الظروف المحلية والإقليمية والدولية.**
- **التركيز على أهمية الإصلاحات الهيكلية وتحرير النظم من القطاع الحقيقي والتجارة الخارجية والقطاع المالي من المتطلبات الرئيسية لزيادة النمو الاقتصادي وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية وكذلك سرعة اندماج الاقتصاديات العربية ضمن النظام الجديد للتجارة العالمية والاستفادة من مزاياه.**
- **ضرورة تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل وتقليل اعتمادها على عدد محدود من الموارد التي تكون عادة عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية، مما يجعل الدخل الوطني، النمو والتنمية الاقتصادية الوطنية تحت رحمة هذه الأسواق.**

• التركيز على الموارد البشرية وتنميتها لأنها من العوامل الهامة في عمليات التنمية الاقتصادية، بل وفي تطور الدول، وقد أثبتت الكثير من الدراسات أن الكفاءة البشرية وخصوصا ارتفاع مستوى التعليم، المستوى الصحي، ... يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وهو ما تؤكده تجربة الكثير من الاقتصاديات الناشئة أو ما يعرف بالاقتصاديات الصناعية الجديدة.

• الاهتمام أكثر والمزيد من الإنفاق في مجال البنية الأساسية والعمل على تحسينها لما لها من أهمية في النشاط الاقتصادي بصفة عامة وتشجيع الاستثمار الأجنبي بصفة خاصة.

وإذا كانت الظروف غير مواتية لتحقيق تكامل اقتصادي كامل بين جميع الدول العربية في الوقت الحالي، فلا أقل من الاتفاق على مجالات محددة للتعاون في قطاعات معينة أو في مجالات معينة، ولا شك في أن استمرار التحاور والالتقاء بين المهمتين بالشؤون الاقتصادية والقضايا العامة لهو من أفضل الوسائل لاكتشاف مجالات جديدة للتعاون، وترى الدراسة أنه من الضروري أن يتضمن مشروع التعاون والتكامل الاقتصادي العربي القطاعات والمشروعات الآتية:

• إعادة صياغة مداخل التكامل الاقتصادي بما يتماشى والتحولات الحاصلة.

• تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك عند العلاقات السياسية.

• الإسراع بتنفيذ البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية وتجاوز كل القضايا العالقة.

• وضع سياسة زراعية مشتركة.

• إقامة بنية أساسية وهيكلية ملائمة.

• التوسع في إقامة المشاريع المشتركة.

وفي كل الأحوال يجب النظر إلى مشروع التكامل الاقتصادي العربي على أنه مشروع بقاء، نعم بقاء على الأجل الطويل في ظل نظام عالمي جديد تشير كل ملامحه إلى تنامي وتزايد التوجهات والنزاعات الإقليمية، مما قد يجعلنا مستقبلا نتكلم عن تجارة ومعاملات اقتصادية إقليمية عوض دولية.

الهوامش:

1. محمد محمود الإمام، "اتفاقيات الشراكة الأوروبية وموقعها في الفكر التكاملي"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 07، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 1997، ص ص: 10–15.

2. إسماعيل شعباني، محتوى الشراكة الأوروبية: تحليل اتفاقيات تونس والمغرب وآفاق الشراكة الأوروجزائرية، ورقة مقدمة للملتقى العلمي الخامس حول: الشراكة الأوروجزائرية، جمعية المعرفة العلمية الثقافية، الجزائر، 2001، ص: 04.

3. خزاعي عبد المجيد الجندي، "دراسة وتحليل المستوى الاقتصادي للشراكة العربية–الأوروبية وإجراء مقارنة كمية بينهما مع مبررات اختلاف بعضها البعض"، ورقة مقدمة لمؤتمر: تأثير اتفاقيات الشراكة العربية–الأوروبية على مستقبل التكتلات العربية، الكويت، 2001، ص:2.

4. G. Tapions, les mouvement de population et libre échange a l'horsion 2010, Annuaire de la Méditerranée, Tunis, 1997, P 18.

5. Bernard Hockman and Patrick Messerlis, Initial condition for Arab Economic Integration : Can The European Community's success Be Emulated? The World Bank, Policy research Working Paper, W.P: No: 2921, October 2002, p:8.

6. Simon Neaime, South-South trade, monetary and financial integration and the Euro-Mediterranean Partnership, An Empirical Investigation, Institute of Financial Economics, American University of Beirut, research N°FEM 22-39, Lebanon, June 2005, P: 29.

7. محمد محمود الإمام وآخرون، "الشراكة الاقتصادية العربية–الأوروبية"، في كتاب: الشراكة الاقتصادية العربية: تجارب وتوقعات، دار الكنوز الأدبية، بدون مكان نشر، 2000، ص: 112.

8. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الشراكة العربية–الأوروبية: الدوافع والمنافع، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الرابعة، إصدار: 01/03، الكويت، 2005، ص: 5.

9. Moheidine Madri, Le Maghreb, et le nouvel espace économique européen, CITIMA, Tunis, 1997, p:12.

10. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الشراكة العربية– الأوروبية: الدوافع والمنافع، مرجع سابق، ص: 4.

11. Simon Naime, South trade, monetary and financial Integration and the Euro-Midetarrian Partnership, An Impirial Investigation, Op. Cit, p: 31.

12. Samir Radwan and Jean Louis Reiffers, femise repport on the Euro Mediterranean Partnership: Analysis and Proposals of the Euro Mediterranean Forum of Economic Institutes, institution of Mediterranean, France, 2004, P: 107.

13. Simon Naime, South trade, monetary and financial Integration and the Euro-Midetarrian Partnership, An Impirial Investigation, Op. Cit., p:34.

14. Ivan Martin, "The social impact of euro-mediteranean free trade areas: A first approach with special reference to the case of morocco", Mediteranean politics, Vol.09 N°03, Madrid, 2004, P: 43.

15. Seifeddine Muaz, "The impact of euro-Mediteranean partnership on the agriculture sector of Jordon, Palestine, Syria, Lebanon and Egypt",

Research n°: FEM 21-03 Femise Research Program in Collaboration with, University of Jordan, Jordan, 2004, P: 381.

16. Ivan martin, The Social Impact of Euro-Meditarrian Free Trade Areas ; Afirst Aproach with special Reference to the case of Morroco. Op. cit., P: 381.

17. Samir radwan and jean louis reiffers, Femise Repport on the euro-midetarrian Partnersh ; Analyses and proposals of the euro-midetarrian forum of economic institute. Op.cit, p :163

18. Seifeddine Muaz, The Impact of Euro-Midetarrian partnership on the agriculture sector of Jordan, Palestine Syria, Lebanon and Egypt, Op.lit, P.204

19. Ibid, P.211.

20. تبنى الإتحاد الأوربي نظامين سنة **2003** ذات علاقة بالمواد الغذائية والعلفية المصنعة من مواد محورة جينيا (**(genetically modified organisms (gmos)**) أحدهما يطلب من المصدرين المعنيين الذين يرغبون بتسويق منجاتهم المصنعة من **gmos** أن يوفروا معلومات تفصيلية تبين أن تلك المنتجات، محورة جينيا والتقيد بنظام يسمح بتوفير المعلومات عن ذلك المنتج لمدة **05** سنوات من طرحه في الأسواق.